

الأمّن و "المدينة الجيدة"



بيروت

وثيقة توجيهية 7

الأمّن و"المدينة الجيدة":

العوامل العديدة التي تسهم في خلق مدينة آمنة

والجماعات المجتمعية، والحيز العام، والمبادرات المحلية، والفعاليات الدينية والقومية.

وفي نهاية المطاف، يمكن القول بأن أمن المدينة يعتمد على وجود "مدينة جيدة" لا يحظى فيها كافة المقيمين بالوصول إلى المرافق والفرص فحسب، بل يمكنهم أيضاً البحث عن العدالة وممارسة الحرية. وتعمل التدابير الأمنية المتطرفة على تقسيم المدينة بالنسبة لكل الفئات السكانية وتحد من التعددية والتنوع، ومن ثم تترك للسكان مساحة أقل من المدينة للوصول إليها والاستمتاع بها.

الأمّن المشدد في الأوضاع الحضرية

هناك دوماً نوعٌ من المفاضلة بين التدابير الأمنية المشددة والمخففة، ففي حين أن الأسلوب الأخير قد يقود إلى مدينة أكثر حيوية، إلا أنه يجلب معه المزيد من المخاطر، على الأقل على المدى القصير إلى المتوسط. في البداية، قد تركز العمليات على قمع النزاع وضمان الأمن في المواقع الرئيسية أثناء فترات العنف وفي أعقابها مباشرة. في بيروت، شهدت فترة عدم الاستقرار السياسي التي تلت اغتيال رفيق الحريري إحاطة أماكن إقامة القادة السياسيين بمحيط أمني. وكان لذلك تداعيات خطيرة على حرية التنقل، إذ تم منع دخول السيارات والمشاة، والتصريح به فقط بعد تفنيس صارم للسيارات

قد تصبح المدن مراكز ديناميكية نابضة بالحيوية للتجارة والثقافة بفضل المرونة والإمكانات التي توفرها البيئات الحضرية. غير أن التدابير الأمنية المشددة تمنع الأشخاص من الاستمتاع بالمزايا التي تقدمها المدينة. بعد التنقل، على وجه الخصوص، مفتاح النجاح لجميع الفئات والطبقات في المدن المتنازع عليها، وتقيده يمنع الأشخاص من الوصول إلى وسائل الراحة الضرورية. ويؤدي الاحتلال العسكري طويل الأجل، باسم الأمن، إلى انتهاك الحقوق بدلاً من حمايتها.

ويشير بحث "النزاع في المدن" إلى أن المناهج الأمنية التعاونية الأقل حدة والأكثر مرونة قد تكون ذات إمكانات، لكن يجب مراقبتها بعناية ومنحها الدعم المناسب. وينبغي النظر إلى التدابير الأمنية على أنها نتيج الانتقال من إدارة النزاع إلى تسويته في أي مدينة نابضة بالحياة. ويتأتى ذلك عندما تحترم التدابير الأمنية حقوق الإنسان الأساسية لكل المجتمعات المحلية. ورغم أن ردود الأفعال الأولية حيال النزاع قد تشمل تدابير أمنية مشددة ورسمية، يجب أن تجد السلطات طرقاً للتعامل مع النزاع بحيث يقل العنف إلى أقل مستوياته، وتحظى فئات السكان المختلفة بمستوى ما من التفاعل، وتبدأ المدن في الازدهار بطرق مختلفة. ومن ثم يجب أن يتكامل الأمن مع الجوانب الأخرى البالغة الأهمية بالمدينة كالتجارة،

الاستنتاجات الرئيسية للسياسة

- تعمل التدابير الأمنية المشددة على تقسيم المدينة وتحد من إمكانية تنقل الأفراد، ومن ثم تُحد من قدرتهم على الحصول على المزايا والتنوع اللازم للحياة الحضرية.
- يجب أن تعمل المدينة بالشكل الملائم لكافة قاطنيها، ولا يمكن اعتبار التدابير التي تستهدف فئات سكانية محددة على أساس عرقي، تدابير أمنية.
- في كافة الظروف ما عدا الظروف القصوى، ينبغي أن يدعم توفير الأمن الوظائف الحضرية لا أن يقوم بعرقلتها. وينبغي تعديل ذلك حسب تغير الأحوال في المدينة.
- ينبغي دراسة شبكات الأمن غير الرسمية، التي تشمل الجماعات المجتمعية، لتحديد قيمتها كجزء لا يتجزأ من الأنظمة الأمنية العامة.

والأمني المعقد والخشن المصاحب لوجود الجدار. ومن المرجح أن تتجرع الأجيال الفلسطينية المتعاقبة مرارة هذا الأمر، رغم أن الجدار قد تم التخطيط له فقط كتدبير مؤقت. علماً بأن الجدار مدعوم بتدابير أمنية إضافية صعبة، تشمل نظام طرق معزولة، ونقاط تفتيش، وحاجز على الطرق، وعمليات هدم للمنازل، وقيود مشددة على الفلسطينيين الراغبين في دخول القدس.

التعاون والأمن غير الرسمي

بعد سنوات عديدة من المعاملة الصارمة، يمكن إيجاد منهج أكثر مرونة حيال الترتيبات الأمنية الدائمة في بلفاست. وتشتمل خطوط السلام على بوابات للمشاة، تُترك مفتوحة أثناء اليوم ويستخدمها الأشخاص من كلا الجانبين. وتميل هذه الحدود إلى القسوة في أوقات تزايد النزاع بين طوائف المجتمع، وهو ما يشير إلى وجود نوع من المفاضلة بين التدابير الأمنية المخففة والمشددة حسب الوضع الحالي في المدينة. ومنذ وقوع الاضطرابات، تميل التدابير الأمنية إلى احترام فكرة مفادها أنه ينبغي التقليل من درجة تعطيل ضروريات الحياة اليومية، كالحصول على الوظائف والعلاقات الشخصية والمناطق العامة في المدينة، إلى أقل مستوى ممكن. وعلى المدى الأبعد، لا يتحقق النظام والاستقرار فقط من التدابير الأمنية الصريحة، بل يسهم في ترسيخها أيضاً عددٌ من العوامل الثقافية والمجتمعية والدينية والتاريخية.

ومن المحتمل أن يؤدي التعاون بين السلطات والمجتمعات المحلية، مصحوباً بالتدابير الأمنية غير الرسمية، إلى الحد من النزاع. وتجدر الإشارة إلى توصل بحثنا في كل من القدس وبلفاست إلى مناهج ونتائج متناقضة. ففي القدس، تتركز جهود الشرطة على إدارة الاضطرابات العامة والإرهاب، وهي سياسة "العمل من الأعلى إلى الأسفل" تشتمل على نذر يسير للغاية من المراعاة للمجتمع المحلي.

وحقائب اليد. كما قامت الشرطة العسكرية بحراسة الطرق المؤدية إلى المنازل، بالتعاون مع أفراد الأمن التابعين للقادة السياسيين.

ورغم أن التدخلات الأمنية المشددة غالباً ما تُفرض كتدابير مؤقتة، إلا أنه من الشائع أن تتحول هذه التدخلات إلى سمات دائمة، كما هو الحال في المنطقة الفاصلة في نيقوسيا التي يتحكم فيها الجيش التركي، والجيش القبرصي اليوناني والأمم المتحدة منذ 1974. ورغم أن ذلك قد حافظ على الاستقرار في المدينة، إلا أن هذه "الحلول" الأمنية تطلب استثماراً والتزاماً طويل الأجل. وفي الخليل، تتم إدارة ملف الأمن من خلال تقسيم المدينة إلى منطقتين، منطقة واقعة تحت السيطرة الإسرائيلية وأخرى تحت السيطرة الفلسطينية. وقد تم فرض التقسيمات والنظام العسكري العاشم لحماية بضع مئات من المستوطنين، وهو ما يقيد بقسوة حياة آلاف المواطنين الفلسطينيين.

قد تجعل التدابير الأمنية المشددة المفروضة على مدار فترات طويلة الأوضاع أسوأ من ذي قبل. ويُعد الوضع في القدس أحد أقوى الأمثلة على ذلك، حيث أدى الإحباط من الاحتلال طويل لفلسطين إلى إثارة الانتفاضة الثانية، وبدء فترة من التفجيرات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين. وجاء رد إسرائيل المتمثل في الجدار العازل، أو ما يطلق عليه الإسرائيليون السياج الأمني في حين يطلق عليه الفلسطينيون جدار الفصل العنصري، ليفصل القدس عن الضفة الغربية، مما أدى إلى إصابة الفلسطينيين بالكرب وانزعاجهم عن المدينة. إنها بنية تحتية معقدة للنزاع، يدعمها نظام معقد من نقاط التفتيش. ويذكر العديد من الإسرائيليين أنهم يفضلون وجود الجدار العازل الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بانخفاض حاد في الهجمات العنيفة، وتتجاهل هذه القراءة السطحية النظام



أثناء اضطرابات باب المغاربة في عام 2007، اصطدم الفلسطينيون مع الجيش الإسرائيلي وشرطة الحدود في المدينة القديمة بالقدس وحولها. وسرعان ما قيّد الجيش الوصول إلى المدينة القديمة عبر وضع نقاط تفتيش للتأكد من الهوية الشخصية.

بين فرق الشرطة بالحى والمجتمعات المحلية إلى الأفضل، رغم أن ذلك التغيير لا يزال عملية متدرجة تشهد حالات من التراجع ودرجات مختلفة من النجاح في أرجاء المدينة. وتُعد الإدارة الأمنية للفعاليات الحضرية من بين جوانب التنسيق والتعاون الضرورية بين المجتمعات المحلية والسلطات، ورغم أن هذه الفعاليات تمثل تربة خصبة للعنف المحتمل، إلا أنها تسمح لمجموعات مختلفة من الأشخاص بالتعبير عن رغباتهم واحتياجاتهم وسخطهم وهوياتهم. وقد أكدت التجربة في بلفاست أن مشاركة قادة المجتمع ومؤسساته في الفعاليات التنافسية تمثل عنصراً أساسياً يضمن مرور هذه الفعاليات بسلام، وعنصراً بالغ الأهمية لإنشاء علاقات قائمة على الثقة بين الشرطة والمجتمعات المحلية. وهذا التنسيق ضروري للغاية إذ أن آثار هذه الفعاليات على المدينة وشبكة للغاية، وقد يؤثر ضعف الإدارة سلباً على كافة المجتمعات المحلية في المدينة.

حتى إذا كانت المبادرات غير الرسمية ذات نطاق صغير، فقد يكون لها أيضاً تأثيراً كبيراً في التخفيف من النزاع. ففي بلفاست، قد تلعب الجماعات شبه العسكرية دوراً في حل النزاعات اليومية، بل والتعامل أحياناً مع العدالة غير المنصفة. وفي الوقت ذاته، غالباً ما تتعاون المجموعات المحلية التي تشمل كافة الطوائف سوياً في محاولة السيطرة على التصرفات التي قد تثير الاضطرابات. على سبيل المثال، أشار العاملون الاجتماعيون في بلفاست إلى وجود علاقات طيبة مع العاملين من الجانب الآخر، وأنهم يتواصلون سوياً بشأن الحوادث المحتملة، حتى يتسنى لهم التدخل بشأنها.

مشكلات الأنظمة غير الرسمية

وعلى الرغم من هذا، قد يكون للنشاط على هذا المستوى آثار غامضة بل وسلبية أحياناً. تؤكد الطبيعة المزدهمة للمدينة القديمة

"إن فكرة قيامنا بالزام بعض الأشخاص من كلا طرفي المجتمع هنا... من الذين يحاولون ويتعاونون مع بعضهم بعضاً ومع الشرطة، بمحاولة القضاء على التوتر، أكثر من ممتازة... وإلا سينتهي بنا المطاف نحو الزج بقوات الشرطة إلى تلك المعابر... وهو أمر مكلف للغاية وعدائي إلى حد كبير، ولا يؤدي إلى حل المشكلة".

- قائد دائرة الشرطة، بلفاست

وبشكل أقل رسمية، هناك اختراق واسع النطاق للمجتمعات المحلية الفلسطينية من قِبل الأجهزة الاستخباراتية، حيث يُتوقع من القادة الضغط على مجتمعاتهم المحلية أو قمع الانشقاق. ويؤدي ذلك الخيار المشترك للقادة المحليين والسلطات الإسرائيلية إلى نزاع شرعية هؤلاء القادة في أعين شعبهم.

وتحظى شبكات إدارة النزاع غير الرسمية في بلفاست بدعم مجموعة من الجهات الحكومية، وبمشاركة في السلطة على مستوى الحكومة الإقليمية. وتشهد الشراكة والتنسيق بين قوات الشرطة والجماعات المجتمعية قدراً من التطور، ويُعد إصلاح هيئة الشرطة التي تتولى الممارسات الشرطية في الحى من العوامل المهمة للحفاظ على ذلك التطور، إذ يسمح ذلك بتحقيق قدر أكبر من الشفافية والمشاركة والمحاسبة على المستويات المجتمعية. وفي بلفاست، تتغير العلاقات



أفراد فرقة سلامة المجتمع عند أحد المعابر في غرب بلفاست أثناء مرور مسيرة قد تثير الخلاف.

ومثل هذه الأنشطة والنتائج، سواءً الجيد منها أو السيء، لا تظهر من فراغ، ومن المهم أن تحدد السلطات الأشخاص القائمين على دعمها وإبلاغها بالمعلومات والتحكم فيها، وأن تبحث عن أنواع أخرى من التدابير الأمنية قد تكون مُجدية في المدن المتنازع عليها. ويؤكد ذلك الأهمية المتزايدة للتحديات والمسؤوليات التي تواجه السلطات مع ازدياد مستوى التشارك في السلطة، كما يؤكد أن الحاجة لمزيد من القدرات البيروقراطية في البيئات الهشة مطلب أساسي. وفي نهاية المطاف، يتطلب إحراز التقدم نحو تسوية النزاع أن تدعم التدابير الأمنية الوظائف الحضرية لا أن تعرقها. وينبغي دمج هذه التدابير ضمن أعمال قادة المجتمع المحلي ومؤسساته، بدعم كامل من الدولة بل والجهات الدولية، وأن تتم تلك التدابير بقدر كبير من العناية.

بالقدس أنه حتى الأعمال الهدامة محدودة النطاق قد يكون لها آثار مدمرة على حياة المواطنين. وفي هذا المكان، قام المستوطنون اليهود ببناء ممرات متصلة تربط أسطح ممتلكاتهم بحيث تتيح لهم المرور فوق تلك الممتلكات، وتخويف الفلسطينيين المارين بالأسفل. يتلقى مخيم الشوافات للاجئين، الواقع ضمن الحدود البلدية للقدس لكن على جانب الضفة الغربية من الجدار، قدرًا ضئيلاً أو معدوماً من الخدمات من الدولة، وقد ظهرت جماعات حماية عشائرية لملء الفراغ، رغم أنها معروفة بسيطرتها وتعاونها مع الجماعات الإجرامية العاملة في المنطقة. وفي بيروت، يتولى تنفيذ الأعمال الشرطية الإقليمية للمدينة شباب من الأعضاء في الأحزاب السياسية، الذين يراقبون الشوارع ويستوقفون الأشخاص ويستجوبونهم إذا رأوا وجودهم في الحي مريباً.

قراءات أخرى

Anderson, J. (2012) Borders in the New Imperialism. In T. Wilson and H. Donnan (eds) *A Companion to Border Studies*. Malden MA: Wiley-Blackwell.

Dumper, M. (2008) The Multiple Borders of Jerusalem: Policy implications for the future of the city. *Conflict in Cities Working Papers Series*, 4. www.conflictincities.org/workingpapers

Dumper, M. (2013) Security and the Holy Places of Jerusalem: The 'Hebronisation' of the Old City and Adjacent Areas. in W. Pullan & B. Baillie (eds.) *Locating Urban Conflicts: Nationalism, Ethnicity, and the Everyday*. Palgrave Macmillan.

Gwiazda, M. and Pullan, W. (2011) Negotiating conflict in the urban environment: Jerusalem's Damascus Gate. In P. Beacock, G. Makstutis, R. Mull, S. Rhodes and J. Ng (eds). *Intercultural Interaction in Architectural Education*. London: London Metropolitan University, pp.26-32.

Hayward, K. and Komarova, M. (2014) The Limits of Local Accommodation: Why Contentious Events Remain Prone to Conflict in Northern Ireland? *Studies in Conflict and Terrorism*, 37 .9, pp.777-791.

Hayward, K. and Komarova, M. (2019) The Use of Visibility in Contentious Events in Northern Ireland in McGarry, A. et al, (eds.) *The Aesthetics of Global Protest: Visual Culture and Communication*, Amsterdam: Amsterdam University Press.

Komarova, M. (2011) Imagining a Shared Future: Post-conflict Discourses on Peacebuilding. In K. Hayward and C. O'Donnell (eds) *Political Discourse and Conflict Resolution*. London: Routledge.

Komarova, M. and McKnight, M. (2014) Using Digital Photography and Video in Participant Observation of Contentious Events. A 'Methods in Action' Case', SAGE Cases in Methodology, available at: <http://srmo.sagepub.com/view/methods-case-studies-2013/n51.xml>

Pullan, W. (2007) Contested Mobilities and the Spatial Topography of Jerusalem. In L. Purbrick, J. Aulich and G. Dawson (eds) *Contested Spaces: Cultural Representations and Histories of Conflict*. London: Palgrave Macmillan, pp.49-73.

Pullan, W. (2012) Strategic Confusion: Icons and Infrastructures of Conflict in Israel-Palestine. In K. Till (ed) *Interventions in the Political Geographies of Walls*. *Political Geography*, 31(6).

Pullan, W. (2013) Conflict's Tools. Borders, boundaries and mobility in Jerusalem's spatial structures. *Mobilities*, 8(1), pp.125-147.

الباحثون

دكتورة بريت بايلي، كامبريدج
دكتورة أنيتا باكشي، كامبريدج
ناديرا كارابي - باتل، كامبريدج
ليفكوس كريكو، كامبريدج
دكتورة ميلينا كوماروفا، كامبريدج
رزان مخلوف، إكستر
دكتورة مارتينا ماكناي، كامبريدج

المحققون

دكتورة ويندي بولان، كامبريدج
بروفسور جيمس أندرسون، كوينز بلغاست
بروفسور ميك دمير، إكستر
بروفسور ليام أودود، كوينز بلغاست

الشركاء

دكتورة كاتي هايورد، كوينز بلغاست
دكتور كريج لاركن، كلية كينجز لندن
بروفسورة ماديلين ليونارد، كوينز بلغاست
دكتور رامي نصر الله، مركز التعاون والسلام الدولي، القدس
دكتور كارل أوكونور، ليمريك
دكتورة ليزا سميث، كوينز بلغاست
دكتور ماكسيميلان شتيرنبرج، كامبريدج
دكتور بير والاش، كلية الدراسات الشرقية والإفريقية
دكتور جايم ياكوبي، جامعة بن جورويون

يستعرض بحث "النزاع في المدن والدول المتنازع عليها" الكيفية التي تشكلت بها المدن في أوروبا والشرق الأوسط نتيجة للزاعات العرقية والدينية والقومية، مع الإشارة بشكل خاص إلى العمارة والمناطق الحضرية كإطار للأنشطة والأحداث اليومية. ويعني البحث بقدرته المدن على امتصاص النزاع ومقاومته وربما لعب دور فعال في إحداث تحول جذري به. علماً بأن أماكن البحث الرئيسية هي مدينتا بلغاست والقدس، بالإضافة إلى استبيان تكميلي للمدن الأخرى المقسمة مثل برلين وبيروت وبروكسل وكركوك وموستار ونيقوسيا وطرابلس (لبنان) وفوكوفار. وتتولى إدارة هذا المشروع متعدد التخصصات ثلاث جامعات بريطانية هي جامعة كامبريدج وإكستر وكوينز بلغاست، بالتعاون مع شبكة دولية من الشركاء. كما يتم تمويل البحث عن طريق برنامج المنح الكبرى الصادر عن مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية للمملكة المتحدة

(RES-060-25-0015)

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لصالح النزاع في المدن، نوفمبر 2012، تم تحديثها من قبل مركز بحوث النزاعات الحضرية، 2019. مع جريل الشكر لشركة اوف اروب اند بارتنرز انترناشيونال لتد لندن لما قدمته من دعم قامت بأعمال الترجمة شركة لانجسيبر.

www.urbanconflicts.arct.cam.ac.uk

تقدم هذه المادة مجاناً للاستخدام الشخصي وغير التجاري، شريطة الإشارة إلى المصدر. كما يتعين الحصول على تصريح كتابي مسبق من مسؤولي "النزاع في المدن"، بشأن الاستخدامات التجارية أو أي استخدام آخر. ولا يجوز بأي حال من الأحوال تعديل هذه المادة العلمية أو بيعها أو تأجيرها.